نزار القباني عضو مجلس ادارة غرفة دمشق لـ«عكاظ»:

«التجارة الحرة» تدفع علاقاتنا لآفاق أرحب بتجاوز كافة المعوقات

● النهـضة الصناعـية في المملكة تدعـو للفـخر

○ سيف الدين الحافظ (دمشق)

□ اوضح نزار نسيب القباني عضو مجلس ادارة غرفة تجارة دمشق ورجل الاعمال السوري المعروف ان هناك انعكاسات ايجابية عديدة متوقعة على العلاقات الاقتصادية السعودية- السورية في ضوء موافقة مجلس الوزراء السعودي الموقر على اقامة منطقة التجارة الحرة بين المملكة وسوريا.. ونوه القباني في حديث لـ«عكاظ» بعمق ومتانة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين مشيرا الى ان المملكة هي اكثر الدول العربية تصديرا الى سوريا كما انها تحتل المرتبة الاولى بين الدول التي تصدر لها سوريا في العالم العربي.. وفيما يلي نص الحوار:

● الى أي حد سيسهم قرار انشاء المنطقة الحرة في بلوغ النشاط الاقتصادي ذروته بين البلدين الشقيقين؟

○○ ان التبادل التجاري بين القطرين الشقيقين ليس بجديد بل هو تاريخي يعود الى ما قبل الإسلام وقد كانت العلاقات منذ تلك الحقبة التاريخية وحتى اليوم علاقات مميزة والتجار السوريون لهم باع طويل وخبرة كبيرة في تعاملهم مع السوق السعودي فقد كانت لدينا أسر تجارية ومهن كاملة تقوم بتحضير بضائعها على مدار العام لإرسالها الى السوق السعودي خلال فترة المواسم.. لذلك ما يزال هناك ترابط وثيق وعلاقات تجارية وودية بين التجار السعوديين والتجار السوريين ومنذ أمد طويلة.. وقد نمت هذه العلاقات بتطور الصناعات السعودية حتى بات التبادل التجاري لصالح الطرفين وليس لمصلحة طرف واحد.

وقد شكلت الصادرات السورية الى السعودية في العام ٩٩ ما نسبته ٩٣,٩٠٪ من اجمالي الصادرات السورية للدول العربية لتحتل بذلك المملكة المرتبة الاولى من حيث الصادرات السورية وكذلك شكلت الواردات السورية من السعودية عام ٩٩ ما نسبته ٣١,٤٠٪ من اجمالي الواردات السورية من الدول العربية وبذلك تأتي المملكة في المرتبة الاولى ايضا بين الدول العربية.

● برأيكم ما التطلعات والآمال المرتقبة على خارطة تفعيل الاستثمار الاقتصادي في كلا البلدين ازاء القضايا الاقتصادية المشتركة؟

○○ ان اقامة منطقة حرة مشتركة بين البلدين او سوق مشتركة هو طموح قديم كنا نتمنى تحقيقه منذ فترة طويلة، وان يتكامل هذا التوجه مع بقية الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود، واننا نرحب بهذه الخطوة ونشيد بامضيتها رغم تأخرها ونتمنى ان نزول بل وان لا تظهر أية عقبات تؤدي الى تعثرها او عدم تطبيقها التطبيق الامثل وان تتم حرية انتقال البضائع والاموال والاشخاص دون أية قيود خاصة اذ ان عالمنا اليوم هو عالم التكتلات الاقتصادية والتجارة العالمية والسوق المفتوح.

وأرى أن تفعيل الاستثمار الاقتصادي يتم عبر اقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة بين البلدين بحيث تراعي الامتيازات الجغرافية والتخصصية واثر ذلك على جدوى اقامة مثل هذه المشاريع مثلا كاقامة المصانع البتروكيميائية ومشتقاتها في السعودية نظرا لوجود البترول فيها وبشكل كبير واقامة مشاريع للصناعات النسيجية في سوريا لتوفر زراعة القطن فيها والمس على ذلك على ان تكون الطاقة الانتاجية لتلك المشاريع قائمة على اسس علمية مدروسة للسوقين السعودي والسوري اضافة لدراسة امكانية فتح اسواق جديدة لهذه الصناعات المشتركة في دول الخليج على سبيل المثال نظرا للاتفاقيات المميزة بينها وبين السعودية وكذلك الأمر بالنسبة للبنان والاردن نظرا لوجود اتفاقيات مميزة ومماثلة بينهما وبين سوريا.

● كم يقدر حجم التبادل التجاري حاليا وما هي توقعاتكم لزيادتها رقما؟

○○ لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين القطرين الشقيقين عام ١٩٨٨، ٩٢٣,٨ مليون ليرة سورية، فيما قفز عام ١٩٩٨ الى ٣١٥٤,٢٠ مليون ليرة سورية، وبذلك يكون الفارق خلال العشر سنوات ٢٧٢٩,٤٠ مليون ليرة سورية، بينما بلغ حجم التبادل عام ١٩٩٩، ٤٣٨٣,٦٠ مليون ليرة سورية، كذلك بلغ التصدير الى المملكة عام ١٩٨٨، ٥٦٧,٩ مليون ليرة سورية، بينما بلغ عام ١٩٩٩، ٢١٣٥,٨ مليون ليرة سورية، اما الاستيراد من المملكة فقد كانت ٣٥٦,٩ مليون ليرة سورية، في العام ١٩٨٨ وبلغت في العام ١٩٩٩، ١١٢٣,٩٠ مليون ليرة سورية، ومنا يصبح واضحا مدى التقدم الكبير في حجم علاقات التبادل التجاري بين البلدين استيرادا وتصديرا.

● ما الجدوى من اقامة هذه المنطقة؟

○○ لا شك ان تطبيق المنطقة الحرة بين البلدين سوف يتيح تبادل كامل للسلع دون رسوم جمركية وخاصة الصناعات الوطنية في كلا البلدين.. وهذا بلا شك سوف يؤدي الى مضاعفة ارقام التبادل التجاري حيث ان اتفاقية عام ١٩٧٢ تنص على الاعفاء لجميع الصناعات السعودية بينما الاعفاءات للصناعات والبضائع السورية تتم وفق جداول مرفقة ومحددة لنوعية تلك البضائع ومنا يظهر عدم التكافؤ في الاتفاقية السابقة بالنسبة لسورية والتي لا زالت منفذة حتى اليوم.. ففي العام ١٩٧٢ لم يكن هناك صناعات سعودية كبيرة اما اليوم فان المملكة تفاخر بمستوى صناعاتها وباتت صناعة قوية ومنافسة لمثيلاتها في سوريا والسوق السوري مفتوح امامها دون أية قيود او رسوم في حين ان مثيلاتها من البضائع السورية لا يسمح لها بأي اعفاءات جمركية في المملكة بل تعامل معاملة أي بلد اجنبي آخر يود التصدير الى المملكة.

ومن هنا تأتي الاهمية في اقامة مثل هذه المنطقة لتتجاوز كل المعوقات تلك ولتعطي ميزات تجارية متكافئة بين البلدين الشقيقين.

● ما مدى استفادة القطاع الخاص في البلدين من هذه المنطقة؟

○○ ان التطور الاقتصادي الذي يشهده القطر العربي السوري هو من العوامل المساعدة لاستفادة القطاع الخاص في البلدين من هذه التطورات كالقوانين المشجعة للاستثمار والتوجه لاحداث المصارف الخاصة وشراء العملات الاجنبية وضمان دخولها وخروجها للمستثمرين التوجه الى تشجيع الشركات المساهمة وفتح سوق للاوراق المالية في مدينة دمشق اضافة الى السماح بحق التملك لغير السوريين وتعديل قانون الايجار كل ذلك من العوامل المشجعة لمزيد من التواصل وترجمة لهذه المحبة التاريخية بين الشعبين والذي يحقق واقعا اقتصاديا ملموسا ويحقق النهضة المشتركة بين البلدين.

وبالطبع ستكون التجربة رائدة للدول العربية الاخرى وبخاصة في حال نجاحها دون أية عوائق ووفق تكافؤ المصالح المبنية على اسس عالمية مدروسة.